

التاريخ: ١٤ / ٦ / ٢٠١٩

م/ تقرير استضافة وزير المالية

تحيّة طيبة

وقد استعرض السيد وزير المالية مراحل تمويل اقليم كردستان "في عام 2018 قامت (الحكومة السابقة) بدفع مبلغ قدره (317) مليار دينار شهرياً، حيث كان مجموع المبلغ المخصص لاقليم كردستان والمذكور في الجداول المرفقة في الموازنة العامة الاتحادية لعام 2018 (2.477 ترليون دينار)، وقد ذكر السيد الوزير أنه تم الموافقة على اطلاق ذلك المبلغ والبالغ (317 مليار دينار) شهرياً بعد اتفاق بين رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي ورئيس

العدد:

التاریخ: ٢٠١ / /

حكومة إقليم كردستان وبحضوره أيضا، كما ذكر إن هناك اتفاق مكتوب مع رئيس الوزراء السابق حسب قوله وموقع في شهر أيلول لعام 2018 يقضي بزيادة المبلغ بمقدار (100) مليون دولار اي (120) مليار دينار، وقد وعد وزير المالية بتزويد اللجنة المالية بنسخة من ذلك الاتفاق (على الرغم من عدم دفع مبلغ الفرق (100 مليون دولار))، لغرض زيادة المبلغ الشهري الى (437) مليار دينار شهريا".

علما أن المادة (10/ثانيا/ج) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2018 نصت على (عند عدم قيام إقليم كردستان بتسديد الإيرادات الاتحادية المستحقة الى الخزينة العامة الاتحادية او عدم تنفيذها لحكم الفقرتين (أب) من هذا البند تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع الحصة المحددة بموجب البندين (أولا،ثانيا/أب) من هذه المادة وتجري التسوية الحسابية لاحقا).

استمرت الوزارة السابقة بدفع مبلغ قدره (317) مليار دينار فقط شهريا لنهاية 2018 وهذا ما انتهت به الوزارة الحالية لشهري تشرين الثاني وكانون الاول من سنة 2018، واستمرت بذلك لشهري كانون الثاني وشباط لسنة 2019 ولحين اقرار الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2019، وهذا التصرف لا يستند الى نص قانوني.

اذ تم زيادة مبالغ تخصيصات قسم تعويضات الموظفين لأقليم كردستان حسب الجداول المرفقة في قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2019 (وقد فاحت اللجنة وزارة المالية للوقوف على اسباب الزيادة في المبالغ المخصصة لهذا القسم) من (2.477) ترليون دينار سنة 2018 الى (5.44) ترليون دينار في سنة 2019، عليه تم احتساب الحصة الشهرية لتعويضات الموظفين مبلغ قدره (454) مليار دينار (هو ناتج تقسيم (5.44) ترليون دينار على 12 شهراً).

قامت وزارة المالية بدفع مبلغ قدره (724) مليار دينار في شهر آذار والذي يمثل مبالغ فروقات شهري كانون الثاني وشباط لسنة 2019 ((317-454)×2) مضافاً له

العدد:

التاريخ: ٢٠١ / /

استحقاقات شهر آذار والبالغ (454) مليار دينار دون اخذ بنظر الاعتبار استقطاع مبلغ الضرر التي نصت عليه المادة (10/ثانيا/ج) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2019 والتي نصت على (تلتزم الحكومة الاتحادية بدفع مستحقات اقليم كردستان بما فيها تعويضات موظفي الاقليم ويستقطع مبلغ الضرر من حصة الاقليم في حالة عدم تسليمه للحصة المقررة من النفط في البند (أ)).

والتي ذكرت أن الحصة الشهرية للاقليم تستقطع منه مبالغ الضرر المتحققة والتي هي (250000 برميل × معدل سعر البرميل × عدد أيام الشهر) وتفرق طياً معدلات الاسعار حسب ما جاء بكتاب وزارة النفط / شركة تسويق النفط (سومو) ذي الرقم (و/م/4/168) في 2019/4/3 والتي تأخرت هي الاخرى بتزويد البيانات التفصيلية من بداية السنة لوزارة المالية.

التوصيات:

توصي اللجنة المالية بالاتي:

- 1- على رئيس مجلس الوزراء الزام وزارة المالية بتطبيق كامل نص المادة (10/ثانيا/ج) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2019 وعدم الاكتفاء بالتطبيق الجزئي لهذه المادة وبخلافه يتحمل رئيس الوزراء المسؤولية القانونية أمام مجلس النواب.
- 2- الاستفسار من الامانة العامة لمجلس الوزراء عن الغطاء القانوني الذي استندت عليه الحكومة السابقة بصرف المبالغ المثبتة في هذا التقرير لسنة 2018.
- 3- على وزارة النفط الاتحادية إتخاذ الاجراءات القانونية بحق جميع الشركات التي تشتري النفط العراقي بدون الموافقات الرسمية الصادرة من قبلها.
- 4- على وزارة المالية وديوان الرقابة المالية الاتحاديين التطبيق الفوري لنص المادة (11/سادسا) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2019 بألية (البايومترك) والتي نصت على ((الزام اقليم كردستان تزويد وزارة المالية الاتحادية بالمالك الوظيفي

financia7@gmail.com